

الميثاق الثاني

برنامج التعاون الثاني مع هيئة تحدي الألفية

مشروعان مهيكلان لتوفير شروط النمو والإستثمار وخلق فرص الشغل

وقعت حكومة المملكة المغربية، في 30 نونبر 2015، برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني)، مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بهيئة تحدي الألفية، وذلك بهدف الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار.

ويبلغ الغلاف المالي الذي رصدته هيئة تحدي الألفية للميثاق الثاني، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2017، 450 مليون دولار أمريكي، تنضاف إليه مساهمة من الحكومة المغربية تعادل قيمتها على الأقل 15% من المساهمة الأمريكية.

وقد عهد بتنفيذ الميثاق الثاني إلى وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، وهي مؤسسة عمومية يديرها مجلس توجيه استراتيجي، يرأسه السيد رئيس الحكومة ويضم من بين أعضائه الوزراء المعنيين بمشاريع الميثاق وممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ويعتبر الميثاق الثاني، الذي يتم تنفيذه في غضون خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، حول مشروعين هما:
"التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" و"إنتاجية العقار".

وتتقاطع أهداف هذين المشروعين، اللذين يندرجان في إطار تنفيذ التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس المتعلقة بتمكين الرأسمال البشري وتعبئة العقار في خدمة النهوض بالاستثمار، مع أهداف الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها المغرب، مثل رؤية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين، وخارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني، والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، ومخطط التسريع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر.

ويشكل اختيار هذين المشروعين، اللذين يركزان على أولويتين وطنيتين، ثمرة دراسة تحليلية للإكراهات الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي في المغرب، والتي أنجزتها الحكومة وهيئة تحدي الألفية، بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية؛ وهي الدراسة التي خلصت إلى أن ضعف جودة الرأسمال البشري وعدم ملاءمته لحاجيات المقاولات وصعوبة ولوج المستثمرين إلى العقار يعتبران من الإكراهات الرئيسية التي تعيق النمو الإقتصادي ببلادنا.

الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار

التربية والتكوين
من أجل قابلية التشغيل



إنتاجية العقار



450
مليون دولار

مشروعان مهيكلان

